الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الرابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الثالثة
المعقودة يوم الاثنين
٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة

الرئيس : السيد دانكوا (غانا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/44/SR.3
11 October 1989
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

٨٩/٥٢٤٣٣ 89-56054

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١٢١ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/44/5 و Add.1 و 3 و 4 و 5 و 7 ؛ A/44/356 و 537 و 541 و 543)

١ - السيد دومينغو (رئيس مجلس مراجعي الحسابات) : عرض تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وأشار إلى أنه أجري تعديل طفيف في الشكل لتلبية طلبات الجمعية العامة الواردة في القرار ٢١٦/٤٣ .

٢ - وأردف قائلا إنه على مدى السنة الأخيرة أبقت لجنة عمليات مراجعة الحسابات على حوار مستمر مع إدارات مختلف الكيانات التي تراجع حساباتها وأصدرت ٦٤ رسالة إدارية نتيجة لمراجعة الحسابات التي أجريت . وشكلت النتائج الواردة في هذه الرسائل موضوعا لتقارير المجلس إلى الجمعية . وهي تتصل جزئيا بمجالات الرقابة على الميزانية والبيانات المالية وأنشطة المشاريع .

٣ - واستطرد يقول إنه فيما يتعلق بموضوع الرقابة على الميزانية ، رأى المجلس أن معايير قيد الالتزامات غير المصفاة فيما يتعلق بكل من النفقات الادارية ونفقات البرامج في برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى يتيح مرونة أكثر من اللازم ، وتثير الشك في النفقات الواردة في التقرير . فعلى سبيل المثال ، ألغت الوكالات المنفذة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٩٨٨ ما متوسطه ١٧ في المائة من الالتزامات غير المصفاة المبينة على أنها نفقات في ١٩٨٧ . وقد أدت هذه الممارسة إلى حدوث وفورات من التزامات السنوات السابقة ، وانحراف أرقام نفقات نهاية العام التي تضمنت الالتزامات غير المصفاة . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن هذه السياسات حادت عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في حالة نفقات المعدات والعقود من الباطن . وأوصى المجلس بوجوب توضيح السياسات المحاسبية التي تنظم قيد الالتزامات غير المصفاة في نهاية العام للحيلولة دون إمكانية إساءة استعمالها .

٤ - وفيما يتعلق بموضوع البيانات المالية ، ذكر أنه أحرز تقدم ملحوظ في مسألة التحفظ في الرأي الصادر بشأن حسابات برنامج الأمم المتحدة الانمائي في ١٩٨٨ . وأضاف أنه تم حسم ستة من الأسباب التسعة للتحفظ في الرأي الذي أبدي في ١٩٨٧ . وتتصل

(السيد دومينغو)

الثلاثة المتبقية إلى حد كبير بنفقات البرامج التي لم تراجع حساباتها ، والتي يرى المجلس أنها مازالت تشكل أسسا للتحفظ في الرأي في ١٩٨٨ . وظلت نسبة النفقات التي لم تراجع لبرنامج الوكالات المنفذة إلى مجموع نفقات البرامج مرتفعة إلى الحد الذي لا يسمح بإبداء رأي غير متحفظ بشأن حسابات برنامج الامم المتحدة الإنمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان . ولم تراجع حسابات بعض نفقات البرنامج لأن عدة وكالات منفذة تحتاج إلى اتباع فترات مالية مدتها سنتان ماليتان ، في حين يعمل برنامج الامم المتحدة الإنمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان على أساس فترة السنة المالية الواحدة . ويتوقع أن يتم حل هذه المشكلة في ١٩٩٠ ، عندما يحول برنامج الامم المتحدة الإنمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان إلى فترة السنتين الماليتين .

٥ - وقال فيما يتعلق بأنشطة المشاريع ، إن المجلس لاحظ أن التأخير في تنفيذ مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي يعود إلى حد كبير إلى عدم كفاية المساهمات المناظرة التي تقدمها الحكومات أو التأخير في تقديمها ، أو إلى الصعوبات في تعيين خبراء أو الحصول على موافقة بذلك ، أو لتصميم المشاريع غير الملائم . ويرى المجلس أن مسؤولية التأخير في التنفيذ ربما تقع على عاتق برنامج الامم المتحدة الانمائي ذاته ، أو الوكالات المنفذة أو الحكومات . وأضاف أن هناك اتجاها قويا نحو توزيع الموارد على عدد كبير من المشاريع الصغيرة بما يجعل نصيب الواحد منها ضئيلا غير مناسب ، ولاسيما عندما تكون الموارد محدودة . والمشاريع الصغيرة ربما يكون لها مايبررها عندما تؤدي دورا حفازا في المجالات المعنية ، غير أن أثرها يكون هامشيا للغاية في أغلب الاحوال .

٦ - وبالرغم من الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية في الوثيقة A/41/632 ، لم تقدم منظمتان تعليقاتهما بشأن ملاحظات المجلس قبل إنهاء تقريره . وقدمت تعليقاتهما مع التقارير المالية والبيانات المالية ذات الصلة . ويرى المجلس أنه يجب أن تتاح له جميع الملاحظات التي تقدمها الادارات قبل أن ينتهي من تقريره .

٧ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية لم تبد في تقريرها تعليقات عامة بشأن التقرير الخاص بصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . ولاحظت أن التوصيات السابقة التي قدمها المجلس نفذت بالفعل أو أنه يجري تنفيذها على نحو يرضيها .

(السيد مسيلي)

٨ - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية أوصت بإدراج الملاحظات التي أبدتها مختلف الادارات في تقارير المجلس ، التي يتمتع المجلس بحق امتيازي في تحديد طولها . وهذا الأمر مهم بوجه خاص نظرا لرغبة الجمعية العامة في تقصير التقارير وتخفيض كم الوثائق . وأضاف أن اللجنة الاستشارية لاحظت بقلق شديد تزايد اتجاه بعض الادارات إلى الإمرار على أن تطبع ملاحظاتها المطولة على نحو منفصل . وتود اللجنة أن تتوقف هذه الممارسة .

٩ - وقال إن اللجنة الاستشارية طلبت إلى المجلس أن يستعرض المبادئ التوجيهية المستخدمة في تصنيف الإنفاق مثل تكاليف البرامج أو تكاليف دعمها أو تكاليف التشغيل ، كما هو وارد في البيان الاول من البيانات المالية . ويهم اللجنة أن تعرف المبالغ الكلية التي يرى المجلس أنها صنفت خطأ داخل برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان . فإذا كانت هذه المبالغ صغيرة نسبيا ، تعيّن تحديد ما إذا كانت تدخل في مجال غير محدد بدقة .

١٠ - ورحبت اللجنة الاستشارية بآراء المجلس بشأن وظائف مقر برنامج الأمم المتحدة الانمائي الممولة من المشاريع ، وأضاف قائلا إنه يجب أن يكشف عن هذه الوظائف كشفا كاملا في ميزانيتي الدعم الاداري ودعم البرامج . كما رحبت اللجنة بالتقدم المحرز في المشكلة القائمة منذ وقت طويل والمتعلقة بتقارير المراجعة المحاسبية للنفقات التي تتكبدها الوكالات المنفذة . وأضاف أن اللجنة ستستعرض التغييرات المقترحة في النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، كما جاء في المقرر ٦١/٨٩ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

١١ - ومما يثير بالغ القلق أنه لم يحرز تقدم يذكر بشأن مشكلة المراجعة الحاسبية والمحاسبة بالنسبة للنفقات التي تتكبدها الحكومات التي تعمل كوكالات منفذة لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وتتضح خطورة هذا الأمر في بعض الإحصاءات التي أوردتها اللجنة الاستشارية في الفقرتين ٧ و ٩ . والأمل معقود على أن جميع المعنيين ، بما في ذلك إدارة ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، سيبذلون جهودا متضافرة لمعالجة هذه المشكلة .

(السيد مسيلي)

١٢ - ورحبت اللجنة الاستشارية بتوصية فريق مراقبي الحسابات الخارجيين بضرورة التحقق من الممارسة الراهنة لربط الأموال في مرحلة الارتباط بالانفاق ، بدلا من تطبيق مبدأ التسليم أو التنفيذ ، لمعرفة ما إذا كان هناك سوء استغلال . وقد بدأ المجلس هذا الاستقصاء وتنتظر اللجنة الاستشارية النتائج التي سيخلص إليها المجلس .

١٣ - وبالرغم من أن الادارة تنفي وجود انهيار في الرقابة على الميزانية ، اتفقت اللجنة الاستشارية مع المجلس في الرأي بشأن النتيجة العامة التي خلص إليها وهي أن هناك مواطن ضعف في نظام مخصصات المكاتب الميدانية ، يعود السبب فيه جزئيا إلى عدم توفر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب بشأن حالة النفقات والالتزامات . وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بالنظر إلى برنامجه الحديث المتعلق باستخدام الحاسبات الالكترونية ، أن يكفل وضع نظم مستتبة لتوفير المعلومات الضرورية لتكون المراقبة على الميزانية فعالة .

١٤ - وأحاطت اللجنة الاستشارية علما بتعليقات المجلس بشأن إدارة النقدية . وأيدت آراء إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بأهداف الاستثمار وإدارة العملات ولكنها لم تتفق معه في الرأي بشأن مسألة الاعلام .

١٥ - ومضى في كلامه قائلا إن اللجنة ترحب بتعليقات كل من المجلس والادارة بخصوص إدارة البرامج . وأضاف أن دقة ميزنة المشاريع تعتبر مسألة رئيسية بالنسبة لعمليات برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وأن مجلس الادارة طلب من المجلس أن يقدم تقريرا بشأن هذا الموضوع ؛ وتتطلع اللجنة الاستشارية بشوق إلى تلقي هذا التقرير .

١٦ - وطلبت اللجنة الاستشارية من المجلس أن يقيّم مدى دقة وفعالية التعليمات الصادرة عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى فيما يتعلق بإدارة المشاريع المتعلقة بصندوق المساعدة الطوعية المدرسية ومراقبتها وحساباتها وتقاريرها . وقال إن الأمر يحتاج إلى اتخاذ إجراء تصحيحي مباشر فيما يتعلق بنقاط الضعف في صندوق ادخار الموظفين المحليين : فالحاجة إلى أربعة مديري استثمار أمر مطعون فيه ، ومن الأمور المزعجة بوجه خاص دفع أعلى الأجور إلى الشركة التي تعالج أصغر الحوافظ المالية . وهناك أيضا أمين عام يتولى مسؤوليات محدودة للغاية . وينبغي إحاطة المجلس واللجنة الاستشارية علما بالاجراءات المتخذة في هذا الصدد .

(السيد مسيلي)

١٧ - وقال إن اللجنة الاستشارية تتفق مع المجلس في أنه بالنظر إلى الحالة المالية الضعيفة لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، فإنه ينبغي إدارة الموارد المتاحة على نحو فعال . وفي حالة صندوق الأمم المتحدة للسكان ، تلاحظ اللجنة الاتفاق المتعلق بتكليف قسم الخزانة ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي بالاضطلاع بمسؤولية توظيف استثمارات صندوق الأمم المتحدة للسكان . وأخيرا ، تؤيد اللجنة الاستشارية التوصية القائلة بتنفيذ مقرر مجلس الادارة ٣٥/٨٦ ، المتعلق بالخدمات الممولة من المشاريع في مقر الصندوق تنفيذا دقيقا .

١٨ - واختتم حديثه قائلا إن تعليقات اللجنة بشأن الوثائق A/44/541 و 537 و 544 ستقدم في مرحلة لاحقة ، عندما تتاح الفرصة للنظر فيها .

١٩ - الرئيس : ذكّر الوفود بأن قائمة المتحدثين بشأن هذا البند ستقفل في الساعة ١٣/٠٠ من اليوم التالي .

٢٠ - السيد ناصر (مصر) : قال إنه لا يوافق على إقفال قائمة المتحدثين بشأن أي بند من البنود قبل صدور جميع الوثائق المتعلقة بالبند . ذلك أن غياب ما قد يكون هاما من معلومات يمكن أن يشكل عائقا كبيرا أمام الوفود عندما تريد التحدث . وأضاف أنه يود أن توضح الأمانة متى يمكن أن يتوقع أعضاء اللجنة الحصول على الوثيقة A/44/544 .

٢١ - السيد ابينوماتا (اليابان) : قال إنه إذا لم يتمكن الرئيس من توضيح موقف الوفود التي وافقت على التكلم قبل أن تعرف أن بعض الوثائق لم تصدر بعد ، فإنه سيتعين على وفده أن يعيد النظر في تعهده بالتحدث بشأن هذا البند في الجلسة الرابعة .

٢٢ - السيد تيوول (أمين اللجنة) : قال إنه تلقى معلومات من إدارة خدمات المؤتمرات تفيد بأن الوثيقة A/44/544 ستصدر قبل الجلسة التالية .

٢٣ - السيد بور (فرنسا) : قال إنه يود أن يعرف لماذا يستغرق استنساخ الوثائق الناقصة وقتا طويلا . واقترح أن تقوم اللجنة بتقديم التقارير شفويا قبل بداية المناقشة العامة بشأن البند .

٢٤ - السيد لوبيز (فنزويلا) : أعرب عن الرأي القائل ، بأنه ينبغي للجنة ، كقاعدة عامة ، ألا تشرع في المناقشة العامة بشأن أي بند من البنود قبل صدور جميع الوثائق .

٢٥ - الرئيس : قال إن تقييد اللجنة لحريتها في العمل ليس من الحكمة في شيء . واقترح أن يسمح لأي وفد من الوفود التي تحدثت أثناء المناقشة العامة دون أن تتاح له فرصة دراسة جميع الوثائق بالعودة إلى الموضوع إذا رأى ذلك مناسبا . كما اقترح عدم إقفال قائمة المتحدثين إلا بعد التأكد على النحو الواجب من توافر الوثائق المتعلقة بالبند المعني . وأنه إذا لم يكن هناك اعتراض فسيعتبر أنه يمكن للجنة تبعا لذلك أن تمضي في عملها .

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥